جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مجموعة محاضرات مقياس الاقتصاد السياسي

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى حقوق جذع مشترك

- المجموعة أ (A) والمجموعة ب (B)-

الفصل الرابع: الأعوان/المتعاملون الاقتصاديون

يعتبر الأعوان أو المتعاملون الاقتصاديون على درجة كبيرة من الأهمية في الحياة الاقتصادية، ذلك أنهم مراكز اتخاذ القرار كل حسب أهميته ومركزه وإمكانياته وكذلك حسب نشاطه. يتمثل العون أو المتعامل الاقتصادي في ذلك الشخص المعنوي أو الطبيعي (فرد أو مجموعة من الناس) مصنفين حسب الوظيفة الاقتصادية الأساسية التي يقوم بها كل عون، وكذلك حسب المصدر (الإيرادات) أو الدخل الأساسي لكل عون.

1- قطاع داخل البلد (المقيمين):

1-1- قطاع العائلات (الأسر): تتكون العائلة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد، حيث قد تتضمن العائلة فرد واحد. يضم هذا القطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة والعائلية التي لا يمكن فصلها عن العائلات، مثل الحرفي والمزارع والتاجر وبقية المهن الحرة. تتمثل الوظيفة الرئيسية لهذا القطاع في الاستهلاك وبدرجة اقل الإنتاج في حالة ممارسة أنشطة إنتاجية، وتعد الرواتب (الأجر والإيجار ومداخيل الأسهم والسندات وغيرها) والدخول المحولة (المنح العائلية وغيرها) المدخول الأساسي وثروة هذا القطاع.

تقسم العائلات بدورها حسب بعض المعايير إلى أصناف، منها: نوع المهن فيأتي المشتغلون بالزراعة والحرفيون والتجار ومدراء المؤسسات والموظفون والسماسرة وأرباب العمل وكذلك العائلات بدون وظيفة مهنية.

1-2- المؤسسات غير المالية: يضم هذا القطاع لمؤسسات التي من مهامها الأساسية القيام بإنتاج السلع والخدمات ماعدا الخدمات المالية. تشتمل هذه المؤسسات على كل من الشركات الخاصة بكل إشكالها القانونية وكذلك المؤسسات العمومية (سواء كانت تجارية أو صناعية). كمثال عن هذه المؤسسات في الجزائر مؤسسة سونلغاز ونفطال واينيام.

1-3- المؤسسات المالية: يضم هذا القطاع من المتعاملون المؤسسات البنكية (البنوك بكل أصنافها وتخصصاتها) والمؤسسات المالية غير البنكية؛ كشركات التأمين وصناديق التقاعد، حيث تقوم المؤسسات المالية بجمع الأموال من العائلات والشركات ثم تقوم بتوظيفها في شكل قروض واستثمارات في الأسواق المالية تستفيد منها كافة الأنشطة الاقتصادية وكل الأعوان الاقتصاديون مقابل فوائد وأرباح، إضافة إلى خدمات مالية كثيرة.

1-4- الإدارات العمومية: من المهام الأساسية للإدارات العمومية تقديم خدمات إدارية غير سلعية للمواطن وبقية الأعوان الاقتصاديون، حيث تقدم خدماتها في الغالب مجانا أو بمبالغ تكاد تكون شبه مجانية لا تغطي حتى تكلفتها. تأتي مداخيل الإدارات العمومية من الاقتطاعات الإجبارية المتحصل عليها؛ كالضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية الإجبارية، تقدمها الدولة ضمن ميزانياتها العامة إضافة إلى مداخيل خدماتها والتي تدرج في بنود خارج ميزانيتها. تنقسم الإدارات العمومية إلى عدة أنواع: الإدارات العمومية المركزية؛ كالوزارات والمديريات العامة، الإدارات العمومية المحلية غير الممركزة؛ كالمديريات الولائية والبلديات والولايات، والإدارات المحلية.

1-5- الهيئات ذات الطابع غير ربحي: تتعدد وتتنوع هذه الهيئات، تهدف جميعها إلى تقديم خدمات إلى مجموعات معينة من الأسر بالمجان أو بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها. تأتي موارد هذه الهيئات بشكل أساسي من المساهمات الطوعية من الأسر والمؤسسات، إعانات الدولة واشتراكات أعضائها، ومن مداخيل ممتلكاتها (كراءات ومداخيل التوظيفات المالية). من بين هذه الهيئات نجد النقابات، الأحزاب السياسية، دور العبادة، لجان المؤسسات، والجمعيات الرياضية.

2- **قطاع العالم الخارجي (غير المقيمين):** لا يعتبر العالم الخارجي قطاعا مؤسساتيا كباقي القطاعات داخل البلد، فهو حساب يوجد عادة لدى وزارة التجارة والبنك المركزي والجمارك، تسجل فيها كافة أشكال العمليات من تصدير واستيراد وتحويل أموال لشتى الأغراض بين الأعوان الذين ينشطون داخل الدولة (المقيمون) ونظرائهم خارج الوطن (المقيمون في الخارج). تسجل هذه التعاملات ضمن مختلف بنود ميزان المدفوعات.